SAKINA: Journal of Family Studies
Volume 3 Issue 4 2019
ISSN (Online): 2580-9865
Available online at: http://urj.uin-malang.ac.id/index.php/jfs

قوة حكم على إثبات مفقود الوالي في النظام وزير الشؤون الدينية (PMA) رقم 19 عام 2018

(على منظور قانون حقوق الإنسان رقم 39 عام 1999)

محمد صفوان هدي

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج

shofwan158@gamil.com

Abstrak:

Tujuan utama dari penelitian ini adalah untuk memahami secara komprehensif isi dasar dari peraturan dalam Peraturan Menteri Agama nomor 19 tahun 2018 tentang pendaftaran pernikahan dalam kasus mafqud wali nikah. Suatu upaya untuk mempelajari dan memahami maksud mendasar dari hukum hak asasi manusia tentang prosedur untuk mendirikan mafqud dalam Peraturan Menteri Agama. Penelitian ini difokuskan pada kasus penentuan mafqud, merupakan prosedur apa untuk membuktikan wali yang hilang dan bagaimana kekuatan penilaian dalam membuktikan wali yang hilang dari sistem Menteri Agama (PMA) No. 19 tahun 2018 di perspektif hukum hak asasi manusia. Penelitian ini menggunakan metode normatif kualitatif dan juga pendekatan kasus dalam konteks analisis kasus yang telah diadili sesuai dengan hukum yang berlaku. Dan kemudian dapat disimpulkan bahwa prosedur untuk menentukan mafqud wali dalam Peraturan Menteri Agama nomor 19 tahun 2018 adalah sama seperti sebelum penerbitan dan diberlakukannya peraturan tersebut. Kemudian menurut undang-undang nomor 39 tahun 1999, penentuan mafqud secara tidak langsung menghilangkan beberapa hak perwalian, yaitu hak untuk menjadi wali atau menikahkan anak kandungnya, hak penduduk, hak perwalian dan hak untuk hidup. Sedangkan hak yang tetap dilindungi adalah hak atas properti dan hak untuk istrinya.

Kata Kunci: *kekuatan hukum; penetapan; mafqud; HAM*

مقدمة

إندونسيا هي دولة الحكم.[1] كل عمل المجتمع فيه النظام القاهر التي ينظم ويراقبها.[2] الزواج أساسًا شرعيًا في نظر الدين (الإسلام) إذا كان قد نفذ إجاب وقبول وتحقيق الشروط الأخرى أي زوجين

[1]Undang-Undang Dasar Tahun 1945 Pasal 1 Ayat (3).

ووليّ النكاح والشهود.[3] ومع ذلك، هذا الغرور وفقًا للقانون الإندونيسي إذا لم يتم تسجيله وتسجيله وفقًا لما ينص عليه القانون رقم 1 عام 1974م عن الزواج فصل 2 آية (2).[4] في نظام وزير الشوؤن الدين (PMA) رقم 19 عام 2018 ، ينص على تنفيذ الزواج مع ولي الحاكم لأن مفقود يجب أن يمر أولاً بعملية التحقق ، أي بطريق الأداء رسالة البيان يعرفه كيلوراهان أو رئيس القرية.[5]

ينبغي أن يعرف أن قبل موجود نظام وزير الشوؤن الدين (PMA) رقم 19 عام 2018 في 27 أغسطس 2018 الذي ينظم على الخاص، فإن ممارسة إثبات مفقود الولي مناسب بنظام وزير الشوؤن الدين (PMA) رقم 19 عام 2018. ولكن في الماضي مازال بشكل عادة على مداولة موظف إدارة الشؤون الدينية (KUA) وعلماء، بيان مفقود ولي النكاح يثبت بإدارة الشؤون الدينية (KUA) الذي يبدأ ببيان أو تقريرن من كيلوراهان.[6]

وكذلك في مجال السكان وخدمات التسجيل المدني ، إذا كان هناك عدم وضوح بشأن مكان وجود شخص ، سواء كان ضائعًا أو ميتًا ، ولكن لم يوجد جنازته، فإن التسجيل من قبل موظف التسجيل المدني لن يحدث إلا بعد إثبات المحكمة.[7]

كمثل في تحديد وضع الأشخاص الذين يتنقلون ، يميل العلماء ننظر إليه بإيجابية ، وهذا هو الزوج المفقود لا يزال يحكم عليه بالسجن مدى الحياة ، لذلك الزوجة لا يُسمح لأولئك الذين تُركوا وراءهم بالزواج من جديد مع رجل آخر كلاهما لا يزال ساري المفعول ، حتى الآن لا يؤدي إلى تفكك الزواج ،نتيجة كسر الزواج هو الموت.[8] الإستنتاج أن إثبات المفقود أو زوال الشخص يعني نسح أو نقل حقوق التصرف وتنفيذ أفعال قانونية من موضوع قانوني إلى موضوع قانوني آخر.

---

[2]عند فان حان: الحكم هو جميع نظام الحياة القاهر ليحفظ أمور الإنسان. أنظر إلى أكوس سودارياانطت، مدخل علم الشريعة مفهومه ونشأته في إندونسيا. (Malang:Setara press,2015)، 13

[3]Zainuddin Ali, *Hukum Perdata Islam Di Indonesia* (Jakarta: Sinar Grafika, 2012), 12.

[4]قال في الفصل: "كل الزواج مكتوب عند نظام القانون الموجودة"

[5] نظام الوزير الشوؤن الدين عن بتسجيل الزواج رقم 19عام 2018 ، فصل 12 ، آية (5).

[6]الفايز الفايز ، إثبات ولي المفقود بمنظور موظف إدارة الشؤون الدينية (دراسة في إدارة الشؤون الدينية في مدينة مالانج) ، بحث العلمي (مالانج: مولانا مالك إبراهيم مالانج ، 2017) ، صفحة 65

[7]قانون إدارة السكان رقم 24 عام 2013 ، الفصل 44 آية (4).

[8]نوفيتا دوي ليستاري, " ترجمة القانون الإسلامي (KHI) ووجهة النظر مذاب صيافى عن حدود الماضي الانتظار زوج / زوجة مفقود", *إسلام نوسانتارا*, ف2 رقم1 (يونيو 2018), 144.

الحقوق المحتملة في وقت واحد يمكن أن يطلبها أصحاب الحقوق.[9] أساسا يجعل من السهل على العروس والعريس المحتملين عقد النكاح شرعيا وفقا للدين والدولة. ومع ذلك ، فإنه لا يتطلب احتمال أن تكون هذه المرافق عيبًا في ارتكاب انتهاك في الزواج. يجب أن يحفظ حق ولي الوالد كولي النكاح حقًا ، لأن الشريعة والقانون الإيجابي صارمان للغاية في نظام ترتيب الحق في أن يصبح ولي النكاح.

ويعود إلى نظام وزير الشوؤن الدين (PMA) رقم 19 عام 2018 الذي أصبح أساسًا لإثبات المفقود في إدارة الشؤون الدينية (KUA) ، فقد كان هذا وفقًا للمؤلفين متسارعًا جدًا من خلال نظام الممارسات التي حدثت دون الواسطة إلى الجهود القانونية في المحكمة.

بعيد من نظام وزير الشوؤن الدين (PMA) رقم 19 عام 2018 يدل في بحث ألفيز الفايز المعنون "إثبات والي المفقود بمنظور إدارة الشؤون الدينية"، إثبات مفقود ولي النكاح بناءً على بيان رسالة عن كيلوراهان ويبرهن في إدارة الشؤون الدينية (KUA). هذا يدل على أنه ينظم فقط الممارسة التي تم تطبيقها.

هذه الظاهرة المثيرة للاهتمام بالنظر إلى أن أي شيء متعلق بنقل وتحويل وإلغاء حقوقها المثالية يجب أن يجتاز جهدا قانونيا أو الإسبات من المؤسسة القضائية. أصبح هذا البحث مثيراً لأن هناك اختلافات في إجراءات الإثبات بين مناطق التسجيل المدني من خلال القرارات القضائية ومنطقة تسجيل إدارة الشؤون الدينية (KUA) التي يتجاوز قرارها حكم المحكمة. و هناك اختلافات في أنواع الموضوعات القانونية بين المواطنين كمقيمين ومواطنين كولي النكاح والورثة والوصاية على الأطفال.

في النهاية ، كان الباحث مهتمًا باستكشاف القدرة الموضوعية القانونية من نظام وزير الشوؤن الدين (PMA) رقم 19 عام 2018 ويجب أن يتم نقل الحقوق من خلال الجهود القانونية قبل المحاكمة ، حتى ينتج عنه حكم يمكن أن يوفر قوة قانونية دائمة.

ثم في هذا البحث سوف نناقش كيف من الأفضل أن يتم اتخاذ الإثبات من خلال إثبات المحكمة وإثبات المحاكم الخارجية من خلال النظر في الجانب الأساسي للمعايير، ثم تحليل منظور حقوق الإنسان.

منهج البحث

[9] Satjipto Raharjo, *"Ilmu Hukum",* 67.

يتضمن هذا البحث نوع البحث المعياري أو البحث القانوني العقائدي.[10] فإن المنظور الموضوعي، هذا البحث بما في ذلك نوع البحث عن الجرد القانوني الإيجابي، هو مقدمة النشاط أساسي للغاية قبل وجود القواعد القانونية *in-concreto* يجب أن تكون معروفة مقدما، ما هو القانون الإيجابي الذي ينطبق. تستخدم هذا البحث منهج دراسة الحالة،[11] أي عن طريق إجراء دراسة أو دراسة لحالة قرار ولي أمر الزواج في سلطة النقد الفلسطينية رقم 19 لعام 2018 ، ثم النظر إليها من وجهة نظر قانون حقوق الإنسان في مانوسي رقم 39 لعام 1999.

ثم البيانات المستخدمة في هذا البحث هي بيانات ثانوية، وهي مواد المكتبة التي تشمل الوثائق الرسمية، وكتب المكتبة، واللوائح القانونية، وبحث العلمي ووالمقالات والوثائق المتعلقة بهذه المواد البحثية. ثم طرق جمع البيانات في هذا البحث دراسة مكتبية (Library Research)، وهي طريقة لجمع البيانات من خلال البحث وتحليل مواد المكتبة (المطبوعات، نتائج البحوث، النشرات العلمية، المجلات العلمية، إلخ).

ثم تستخدم هذا البحث طريقة التحليل المعياري ، وهي وسيلة لتفسير ومناقشة نتائج البحوث بناءً على مفاهيم القانون والمعايير القانونية والنظريات والمذاهب القانونية المتعلقة بالموضوع. هناك حاجة إلى القواعد القانونية كقاعدة رئيسية ، ثم ترتبط بوقائع منظور القيمة القانونية (الوقائع القانونية) لحقوق الإنسان المستخدمة كالفرضية البسيطة ومن خلال عملية مقطعية سيتم الحصول على استنتاجات حول المشكلة.

البحث

تحليل إثبات مفقود ولي النكاح قبل وبعد تشريع النظام وزير الشوؤن الدينية (PMA) رقم 19 عام 2018م

ثبات مفقود ولي النكاح قبل وبعد ظهور نظام وزير الشوؤن الدينية (PMA) رقم 19 عام 2018م، يوجد في الكتاب من قانون الإجراءات المدنية المحاكم الدينية في إندونيسيا، شرح سوليكان لوبيس Sulaikin Lubis أن الأدلة تستخدم من قبل المسؤولين إدارة الشؤون الدينية (KUA) مالانج في إثبات الدليل ولي المفقود وهي: 1). تعهد (إقرار)، هو بيان يتعلق بوجود أو عدم وجود شيء ما. التعهد هو بيان عن شخص أحادي الجانب ولا

[10] Amiruddin dan Zainal Azikin, *"Pengantar Metode Penelitian Hukum",* (Jakarta: Raja Grafindo Prasada, 2010), 118.

[11] Peter Mahmud Marzuki, *"Penelitian Hukum"*, Cet.ke-6, (Jakarta: Kencana Prenada Media Group), 94.

يحتاج موافقة طرف آخر. ثم 2). شهادة (الشاهد)، هو الشحص الذي يعطي المعلومات بشروط معينة، عن حدث أو الوضع الذي شاهده، سمع، وتجربتي الخاصة كدليل على حدوث أو الظواهر المعينة. ثم 3). يمين (قسم)، هو بيان رسمي يتم إلقاؤه أو النطق به في وقت إعطاء الوعود أو الأمنيات بتذكر القوة العليا للرب والإيمان بأن من يقدم معلومات أو وعود غير صحيحة سوف يعاقب عليه.[12]

التصور على طريق الإثبات ولي المفقود في إدارة الشؤون الدينية في مالانج ، وهي:

ولي المفقود في إدارة الشؤون الدينية لمدينة مالانج هو الزوجة المرتقبة للوالدين الذين جاءوا أولاً إلى رأس RT أو RW لطلب خطاب تعريف من القرية للإدلاء ببيان مفاده أن الوالدين معروفين ، بعد ذلك العروس جاء المفقود إلى PPN (تسجيل الموظف للزواج) لرعاية الزواج من الزوج والزوجة المحتملين مع ولي المفقود.

بعد PPN، تأتي العروس والعريس إلى رأس القرية للحصول على خطاب مرفق برأس القرية مصدق عليه ومن ثم إضفاء الشرعية عليه وكذلك رسالة تطلب فيها بيانًا من تعهد القاضي، كدليل قوي على أن البديل المحتمل للمرأة من والدة مفقود هو ولي غير معروف وجودها ، حتى أن أبناء الآباء الذين تعهدت المفقود اليمين أمام رئيس إدارة الشؤون الدينية (KUA) عن طريق جلب اثنين من الشهود.

ثم إثبات ولي المفقود بعد إصدار نظام وزير الشوؤن الدين (PMA) رقم 19 في عام 2018، تنص نظام وزير الشوؤن الدين (PMA) رقم 19 عام 2018 عن سجل الزواج الدقيق في فصل 12 آية (5)، على أن وجود أو عدم وجود ولي النكاح لا يستند إلى بيان من العروس والعريس المعروفين برئيس القرية أو رئيس القرية.

إن صوت المقال هو "من غير المعروف أن الوصي موجود كما هو مشار إليه في آية (3) حرف "ج" بناءً على بيان من العروس والعريس المعروفين برئيس القرية أو رئيس القرية."

خلصت نتائج البحث من فيرا وديواتي في بحثها بموضوع "التحليل القانوني لإثبات ولي المفقود دون من خلال قرارات المحكمة في إدارة الشؤون الدينية (KUA) نغاوي"، إلى أن عملية تحديد الولي حدثت في إدارة الشؤون الدينية (KUA) ، على وجه التحديد، كما هو موضح أعلاه ، عملية تحديد المفقود الوصي الذي يحدث في أربعة (4) ما ذكر أعلاه إدارة الشؤون الدينية (KUA)، وذلك باستخدام بيان من مقدر الوصي الذي أدلى به العروس ، أو

[12] Sulaikin Lubis, "*Hukum Acara Perdata Peradilan Agama di Indonesia*", 138.

والدة العروس ومعروفة من قبل رئيس القرية. ثم اطلب شهادة من ولي أمر القاضي إلى رئيس القرية ، أم لا من خلال قرار المحكمة.

بيان حالة المقدود غير المقدم إلى المحكمة ، يكفي لإصدار بيان الموقود ثم وقعه رئيس القرية الذي وقع في إدارة الشؤون الدينية Ngawi (KUA)، في هذه الحالة يقوم إدارة الشؤون الدينية (KUA) على القانون لأن القرية لديها سلطة حول حالة سكانها ، ويعتقد رئيس إدارة الشؤون الدينية (KUA) يتم التعامل مع الزواج على أنه انفصال عن التواصل ، وعدم إجراء مقابلات معه على أنه ميت ، ولأن قانون الزواج إلى جانب اللوائح الأخرى المتعلقة بالزواج لا ينظم قرار الوصي على مفقود أن يمر بقرار من المحكمة.

إن الإجراء الخاص بتحديد مفقود ولي النكاح في إدارة الشؤون الدينية (KUA)كان موجودًا بالفعل قبل نشر وتفعيل نظام وزير الشوؤن الدين (PMA) رقم 19 عام 2018، فصل 12 آية (5) عن تسجيل الزواج.

كما أوضحت البيانات الواردة في الفصل الفرعي السابق ، استنادًا إلى البحث الذي أجراه أفريز الفائز الريا النور في بالموضوع "إثبات وليّ المفقود من ناحية موظف إدارة الشؤون الدينية (KUA) (دراسة في إدارة الشؤون الدينية مالانج)".

البيانات التي تم الحصول عليها من البحث هي إثبات أو التحقق من مفقود ولي النكاح في منطقة إدارة الشؤون الدينية. أول ما يجب القيام به من قبل العروس والعريس من الآباء والأمهات الموفق هو أن يأتي إلى PPN (تسجيل الموظف) لرعاية الزواج من زوج وزوجة محتملين مع ولي أمر يكون معقد. بعد الضريبة على القيمة المضافة، جاءت العروس والعريس إلى رأس القرية لتقديم خطاب مرفق من رئيس القرية ومعنّ عليه قانونيًا، وهذا دليل قوي على أن الزوجة المرتقبة من الوالدين هي ولي حقًا مجهول مكان وجوده، ثم يتعهد أمام رئيس الجامعة مع تقديم شاهدين. السبب في أن المسؤول عن إدارة الشؤون الدينية في مدينة مالانج لن يجعل من الصعب على ولي المفقود ذي الصلة أن يتعجل بالزواج".

لتوضيح القارئ، جدول إجراءات تحديد زواج الولي القانوني قبل وبعد إصدار وتفعيل سلطة النقد الفلسطينية رقم 19 لعام 2018.

الجدوال 1.1

مقارنة تحليل إثبات مفقود ولي النكاح

مراحل الإجراء	قبل نظام وزير الشوؤن الدين (PMA) رقم 19 في عام 2018	بعد نظام وزير الشوؤن الدين (PMA) رقم 19 في عام 2018
1	تأتي العرائس المحتملات إلى PPN مسؤول تسجيل الزواج	المرشحون للعروس من ولي أمرها الذي أدلى ببيان.
2	تعال إلى رئيس القرية لتقديم خطاب مرفق من رئيس القرية وكذلك مصدقة كأدلة قوية.	تم توقيع خطاب البيان من قبل كيلوراهان أو رئيس القرية
3	تعهد أمام إدارة الشؤون الدينية (KUA) من خلال تقديم شاهدين	أحضر اثنين من الشهود إلى إدارة الشؤون الدينية (KUA) لتقديم شهادة مفادها أن ولي المعني مصدق حقًا مصحوبًا بحمل شهادة الولي من رئيس القرية.

بناءً على شرح الجدول أعلاه ، يمكن استخلاص بعض نقاط الاستنتاج ، وهي:

1). يتم تحديد قرار مخلص ولي النكاحقبل وبعد إصدار أو سن نظام وزير الشوؤن الدين (PMA) رقم 19 في عام 2018 في خارج قرار المحكمة, ثم 2). في المراحل تختلف فقط في. إذا كانت العروس والعريس قبل نظام وزير الشوؤن الدين (PMA) رقم 19 في عام 2018 سيأتيان إلى رئيس القرية للإدلاء ببيان بيان ولي ، في حين أنه بعد رقم نظام وزير الشوؤن الدين (PMA) رقم 19 في عام 2018، كانت العروس التي أدلت ببيان ولي المفقود حقًا.

حليل الجهود القانونية لإثبات ولي المفقود في النظام وزير الشوؤن الدين (PMA) رقم 19 عام 2018

استنادًا إلى الاستنتاجات الواردة في الفصل الفرعي السابق والتي تشير إلى أن الإجراء المنصوص عليه في مرسوم ولي أمر الزواج في نظام وزير الشوؤن الدين (PMA) رقم 19 في عام

2018 ، هناك نقطتان مهمتان أصبحتا روح قوة تأسيس المفقود في إدارة الشؤون الدينية (KUA)، وهما:

الأول هو يأتي المرشحون للعروس إلى القرية أو رئيس القرية ، ويطلبون توقيع رئيس القرية للتصديق على تصريح ولي الأمر بالمقدود. في هذه المرحلة ، يقوم رئيس القرية قبل التصديق بالتأكد أولاً من اكتمال وصحة البيانات. ليس ذلك فحسب ، بالطبع ، يجب التأكد من أن الولي المعني قد فقد تمامًا وأن مكان وجوده غير معروف (مفقود). لذلك يجب أن يفهم رئيس القرية ويعرف بشكل صحيح عن مقدر الوصي ، لأنه في هذه المرحلة يمكن أن يُقال أيضًا كمطرقة للموافقة على المضي قدمًا في الإجراء التالي.

ثم الثانى هو تأتي العروس المحتملة إلى إدارة الشؤون الدينية (KUA) عن طريق إحضار بيان أو بيان من ولي مفقود الذي تلقى المعرفة والموافقة من رئيس القرية ، ويقدم شاهدين للإدلاء بشهادتهما أمام رئيس إدارة الشؤون الدينية (KUA) كما هو الحال في المحاكمة أمام القضاء ، وقبل عملية الشهادة ، أقسم الشهود على قول الحقيقة. ثم عُقد شاهد أمام رئيس إدارة الشؤون الدينية (KUA) في هذه المرحلة ، تكون المرحلة النهائية ويمكن القول كمطرقة أخيرة لقرار أن ولي العروس مفقود أو غير معروف (مفقود).

بناءً على نقطتي الإجراء الخاص بتحديد مودع ولي أمر الزواج في نظام وزير الشؤون الدين (PMA) رقم 19 في عام 2018، يمكن استنتاج، يمكن اتخاذ الإجراء الخاص بتحديد المفقود الذي تم البت فيه خارج المحكمة من خلال عملية شبه تجريبية ، أي في صورة إثبات وشهادة من خلال تقديم شاهدين.

تحليل مواطن قوة قانون إثبات ولي المفقود في النظام وزير الشوؤن الدينية (PMA) رقم 19 في عام 2018 من منظور قانون حقوق الإنسان.

في هذا الفصل الفرعي ، بناءً على التفسير الوارد في الفصل الفرعي السابق ، سيتم استخلاص حقائق ذات قيمة قانونية ذات صلة بمنظور قانون حقوق الإنسان ، ثم تستند عملية القياس المنطقي إلى المشكلات الأساسية

مفقود ولي الزواج ، وهذه القضية هي القضية الرئيسية في هذه الدراسة. ولي النكاح غير معروف أو يطلق عليه مفقود (ضائع). ثم الإجراء لتحديد مفقود هو ، يمكن العثور على العديد من نقاط المناقشة ، وهي الأول يعنى يتم تنفيذ الإجراء الخاص بتحديد مفقود خارج قرار المحكمة. لذلك عندما لا يكون القرار نتاج قرار محكمة ، لا يكون للشرط قوة قانونية دائمة. يستند هذا إلى قانون الإجراءات المدنية ، إذا لم يكن هناك أي تعويض قانوني بعد 14 يومًا من

صدور الحكم ، فإن القرار ملزم قانونًا. استنادا إلى القانون رقم 39 لعام 1999 تشرح فصل 18 اية 5 من حقوق الإنسان ، "لا يمكن مقاضاة الجميع للمرة الثانية في نفس القضية بسبب فعل حصل على قرار من المحكمة له قوة قانونية دائمة." يمكن مقاضاة الإجراء المتبع في نظام وزير الشوؤن الدين (PMA) رقم 19 عام 2018 أو تقديمه إلى المحكمة.

ثم الثانى عملية إضفاء الصفة القانونية على بيان المفقود من العروس والعريس من قبل رئيس القرية أو كيلورهان. في هذه المرحلة ، يتم فحص التادا من قبل رئيس القرية ، ثم إعطاء التوقيعات وتصديق بيان البيان الصادر عن رئيس القرية. البيان هو إقرار من صانع الرسالة (العروس والعريس) ومصرح به من قبل مؤسسة معتمدة (رئيس القرية). بحيث يضمن ويبرر حقيقة محتويات الاعتراف هو الشخص المعني. في الحق في الحصول على العدالة ، أي القانون رقم 39 لعام 1999 بشأن حقوق الإنسان ، تشرح فصل 18 آية 1 "كل شخص يتم اعتقاله واحتجازه ومحاكمته لأنه يشتبه في ارتكابه جريمة جنائية له الحق في اعتباره بريئاً إلى أن تثبت إدانته في القانون. جلسة محكمة ، مع توفير جميع الضمانات القانونية اللازمة للدفاع عنه ، وفقًا للأحكام القانونية. "ويوضح يوم واحد وفقًا للقانون رقم 24 لعام 2013 بشأن إدارة السكان ، فصل 44 آية (4) " أنه في حالة الغموض وجود شخص لأنهم فقدوا أو لقوا حتفهم ولكن لم يتم الجنازة على جثثهم ، يتم التسجيل من قبل مسؤول التسجيل المدني فقط بعد إنشاء المحكمة.

ثم الثالث القوة القانونية لنصها ، القرار الذي يتم البت فيه بقرار من المحكمة سيكون له قوة قانونية دائمة بعد 14 يومًا يتم احتسابها من لحظة البت في القضية. في حين أن الحكم خارج قرار المحكمة لا يمكن أن يكون له قوة قانونية دائمة مثل قرار المحكمة ، ولكن هذه الممارسة تتفق بشكل أساسي مع ما هو منصوص عليه في سلطة النقد نظام وزير الشوؤن الدين (PMA) رقم 19 عام 2018 الفصل 12 آية (5) ، ببساطة عن طريق الإدلاء ببيان بيان مفقود معروف و وافق عليها رئيس القرية.

ثم الرابع الحقوق المفقودة أو المنقولة ، أي في الأساس حكم الموقد هو موقف من الإهمال ، إذا تم العثور على المذكر في يوم من الأيام ولا يزال على قيد الحياة ، فستعود حقوقه بالكامل. كما هو الحال في الوصاية على الطفل ، لأن الوصي غير قادر على تنفيذ القانون ، ولا سيما القانون رقم 23 لعام 2002 بشأن الفصل ، اية 33 في فصل الوصاية ، عندما يمكن للقاضي تحديد من يتم تعيينه كوصي له ، ولكن عندما يكون الوصي الحقيقي قادراً هل القانون مرة أخرى ، يمكن الحكم إلغاء وإعادة حقوق الوصاية.

ثم الخامسة هناك عملية شاهد من خلال تقديم شاهدين أمام رئيس إدارة الشؤون الدينية KUAليؤدي اليمين والشهادة. على الرغم من أن هذا يشبه نصف المحاكمة لكنه لا يزال لا يمكن اعتباره كافيا لإضفاء الشرعية على بيان مفقود لأن تقنين بيان الموفق هو بمثابة إلغاء لحقوق الشخص المعني فيما يتعلق بحقه في أن يصبح الولي على الزواج وغيره من الحقوق ، مثل حقوق الملكية وحقوق الولي وحقوق الزوج لزوجته. إضافة إلى ذلك ، يعد بمثابة اختفاء أحادي لحقوقها ، مثل التفسير الوارد في القانون رقم 39 لعام 1999 عن الفصل 33 آية (1) من حقوق الإنسان بأن "لكل شخص الحق في التحرر من الاختفاء القسري والموت". بالإضافة إلى تحديد القرار خارج المحكمة ، أيضًا لأن الجهود المبذولة لإثبات أو انتزاع حقيقة المفقود ما زالت بسيطة للغاية وغير موجودة. من الناحية المثالية ، تستكشف عملية الحكم على القاضي الحقائق من خلال فحص الملفات والتحقق منها والشهادة والاستدعاء.

ثم الستّة الموضوعات القانونية ، وهي في الأساس أنواع مختلفة من المفقود ، بعضها كولي زواج ، ورثة ، وأزواج ، وولي الأطفال ، والمقيمين. ولكن لا يمكن فصل هذا أو التمييز ، لأن جميعها كيانات قانونية تمثل كيانًا واحدًا. ولي الزواج هو أيضًا مواطن في إندونيسيا ، بمعنى أن يصبح السكان الولي على زواج ابنته. لذلك فإن القياس المنطقي هو ولي الزواج ، وهو موضوع قانوني لمواطن إندونيسي (فرضية رئيسية). يمكن أن يتم تسجيل مفقود السكان بعد الحصول على قرار من المحكمة (القصر الصغرى). خاتمة يجوز تسجيل الولي على أنه مدقق بعد الحصول على قرار من المحكمة.

ثم السابع يحتفظ قانون حقوق الإنسان رقم 39 لعام 1999 بالعديد من الحقوق ، في حين أن تحديد المفقود يعني أن الشخص مفقود ويزيل حقوق ذلك الشخص بشكل غير مباشر. من بينها الحق في أن تكون وصيًا للزواج أو أن تتزوج من ابنته البيولوجية وحقوق السكان وحق حياته. ومع ذلك ، في الأساس تم تأجيل قرار الموفد ، وهناك حقوق لا تزال محمية ، وهي حقوق لزوجته وحقوق في ممتلكاته. كما هو منصوص عليه في الفصل 36 اية (1) التي تنص على أنه "في حالة ما إذا كان الوصي المعين غير قادر على تنفيذ إجراءات قانونية أو إساءة استخدام سلطته كوصي ، فسيتم إلغاء وضع الوصاية وتعيينه من قبل الشخص الآخر من خلال قرار من المحكمة" ، بناءً على يتم رسم صوت الآية بيانًا بأن حقوق الوصاية مؤجلة فقط ويمكن إلغاؤها مرة أخرى ونقلها أو إعادتها مرة أخرى.

الخلاصة

إجراء إثبات مفقود ولي النكاح في نظام وزير الشوؤن الدين (PMA) رقم 19 عام 2018: 1) العروس والعريس يأتون إلى إدارة الشؤون الدينية لرعاية الزواج، 2) تدلي العروس ببيان أو بيان مفاده أن ولي مفقود حقًا من المدقق 3) يأتي المرشحون للعروس إلى القرية أو رئيس القرية لطلب التوقيع ويقنينها من قبل رئيس القرية 4) جاء إلى إدارة الشؤون الدينية من خلال تقديم شاهدين، و تعهد وأقسم أن ولي المفقود كان بالفعل أمام رأس إدارة الشؤون الدينية (KUA).

ثم استنتجت القوة القانونية التي تنص على حكم المفقود في نظام وزير الشوؤن الدين (PMA) رقم 19 عام 2018، وهو منظور عن قانون حقوق الإنسان ما يلي :1) نتاج الإجراء هو قرار خارج قرار المحكمة ، لذلك يمكن مقاضاته أو محاكمته .2) إضفاء الشرعية على شرط المفقود هو الاعتراف في شكل بيان من ولي المفقود الذي صدق عليه رئيس القرية . 3) القوة القانونية لنص مفقود ليس له قوة قانونية دائمة ، تماماً كما يظل حكم المحكمة الذي له قوة قانونية بعد 14 يومًا من صدور القرار. 4). يعتبر تحديد المفقود بشكل غير مباشر أن الشخص غير موجود ويزيل حقوقه مثل الحق في الزواج من ابنته البيولوجية وحقوقها السكانية وحقها في الحياة. 5). تم تأجيل تحديد مفقود بشكل أساسي ، لذلك هناك حقوق تظل محمية مثل حقوق زوجته وحقوق الملكية.

ثم من نقاط النقاش، يمكن استخلاص منطق قانوني مفاده أن إدارة الشؤون الدينية والشؤون الحضرية لا يستحق تنفيذ مرسوم من مفقود، على الرغم من أنه مخلص وصي الزواج. إن تحديد وضع مفقود بشكل أساسي لموضوع القانون هو إبطال حق من حقوق الإنسان مدرج في الحقوق الشخصية في شكل سلطة التصرف، في حين أن أولئك الذين لهم الحق في إبطال حق هم مؤهلات من القضاء القضائي من خلال الفحص والشهادة والتحقق والاستدعاء. استدعاء المحاكمة.

سبب عدم قدرة إدارة الشؤون الدينية KUA وكيلاوراهان على وضع مرسوم أو إلغاء حقوق الولي على الزواج ، وهي 1). لا يوجد أي ضمان قانوني قوي من نص حكم المفقود, 2). إن إثبات مكانة مفقود هو إلغاء حقوق الشخص (حقوق ولي النكاح وحقوقه في الحياة) ، وإلغاؤها في المحكمة. علاوة على ذلك ، فقط مع اعتراف تم تقنينه واستمر بعد ذلك في الشهادة, 3). إثبات المفقود وكذلك اختفاء قسري ، لأنه بدون علم المعنيين. بينما توضح الفصل 33 آية (2) من قانون حقوق الإنسان أن "لكل شخص الحق في التحرر من الاختفاء القسري.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

القانون الأساسي عام 1945 ص 1 اية (3)

القانون حقوق الإنسان رقم 39 عام 1999

القانون الأساسي عام 1945

نظام وزير الشوؤن الدين (PMA) رقم 19 عام 2018

المرجع من الكتب

Ali, Zainuddin. *Hukum Perdata Islam Di Indonesia.* Jakarta: Sinar Grafika, 2012

Amiruddin dan Zainal Asikin. *Pengantar Metode Penelitian Hukum.* Jakarta:Raja Grafindo Prasada, 2004

Marzuki, Peter Mahmud. *Penelitian Hukum.* Jakarta: Kencana Prenada Media Group.

Raharjo, Satjipto. *Ilmu Hukum.* Cet.ke-6. Bandung: PT.Citra Aditya Bakti. 2006.

Lubis, Sulaikin. *Hukum Acara Perdata Peradilan Agama di Indonesia*. Jakarta: Jakarta Kencana, 2008.

المرجع من البحوث العلمية

Lestari, Novita Dwi. *Kompilasi Hukum Islam (KHI) dan Pendapat Mazhab Syafi'i Tentang Batasan Masa Tunggu Suami/Istri Mafqud*. *Jurnal Islam Nusantara.* Probolinggo: Universitas Nurul Jadid Paiton Probolinggo. 2018.

Alfaiz, Alfiz. *PembuktianWali Mafqud Perspektif Pejabat Kantor Urusan Agama (studi di Kantor Urusan Agama Kota Malang)*. *Skripsi*. Malang: UIN Maulana Malik Ibrahim Malang, 2017.

Hanawa, Muhammad Ahlis. *Orang Hilang (Al-Mafqud) Dalam Ilmu Waris (Menurut Imam Syafi'I dan Imam Abu Hanifah), Skripsi*. Yogyakarta: UIN Sunan KaliJaga Yogyakarta, 2016.

Vera Widyawati, "*Analisis Yuridis Terhadap Penetapan Wali Mafqud Tanpa Melalui Putusan PengadilanDi إدارة الشؤون الدينية (KUA) Kabupaten Ngawi," Skripsi,* (Surabaya: UIN Sunan Ampel Surabaya, 2019).